



THE PRINCE OF WALES'S

CORPORATE LEADERS GROUP ON CLIMATE CHANGE
UNIVERSITY OF CAMBRIDGE PROGRAMME FOR SUSTAINABILITY LEADERSHIP

بيان "كوبنهاجن" بشأن التغير المناخي

يصدر هذا البيان عن مجموعة من قيادات الأعمال لما يزيد عن 500 شركة عالمية ويدعو إلى عقد اتفاقية عالمية طموحة وفعالة وعادلة حول التغير المناخي تتسم بالمصداقية وتهدف لمعالجة الأزمات التي تواجه عالمنا اليوم مع الأخذ بعين الاعتبار حجم هذه الأزمات وضرورة التعامل معها على وجه السرعة.

في وقت سابق من هذا العام اجتمعت اقتصاديات دول مجموعة العشرين G20 ووافقت على تبني إجراءات غير مسبوقه وبالتنسيق فيما بينها لمواجهة التراجع الاقتصادي العالمي. وفي مؤتمر قمة لندن تعهد رؤساء دول مجموعة العشرين بالقيام "بما هو ضروري" لإعادة الثقة والنمو للنظام الاقتصادي.

واليوم يتعين على زعماء العالم إظهار ذات المستوى من التنسيق وإلى حل مشاكل تغيرات المناخ. إن التنمية الاقتصادية مستدامة على المدى الطويل ما لم يتحقق استقرار المناخ ومن المهم أن نخرج من الكساد على نحو يرسى الأسس لنمو منخفض الكربون ويجنبنا مستقبل يتسم باستخدام مرتفع للكربون.

إن الفترة الراهنة صعبة ومفعمة بالتحديات لأوساط الأعمال الدولية وفي حالة انتهاء مؤتمر الأمم المتحدة لتغيرات المناخ في كوبنهاجن بنتائج متواضعة لن يؤدي هذا إلا إلى زيادة هذه الصعوبات عبر خلق عدم وضوح وتقويض الثقة.

وعلى العكس من ذلك، إذا تم التوصل إلى اتفاق طموح بشكل كاف وفاعل ومنصف عالميا سيكون من شأن هذا خلق الظروف لتغير تحولي في الاقتصاد العالمي وإرسال المؤشرات الاقتصادية التي تحتاجها الشركات العازمة على استثمار بلايين الدولارات في منتجات وخدمات وتكنولوجيات وبنى تحتية منخفضة الكربون. والسماح الرئيسية لاتفاق يجب أن تكون على النحو التالي:

- يجب أن يحدد الاتفاق حدا أقصى للانبعاثات وطريقا على المدى الطويل لتخفيض كافة أشكال الانبعاثات ومصادرها، للفترة الواقعة بين 2013 و2050 (مع أهداف متوسطة الأمد). كما يجب أن تعتمد هذه الأهداف على أسس علمية لضمان استقرار تركيز انبعاثات غازات الدفيئة تحت الحد الحرج. وحين نقول هذا، نحن ندرك أن هناك تأكيد متنام لهدف تحجيم ارتفاع مستوى الحرارة العالمية لأقل من درجتين مئويتين مقارنة بمستويات حقبة ما قبل الصناعة وأن هذا سيتطلب وصول الانبعاثات الغازية لحدها الأقصى ولتبدأ في الانخفاض بسرعة خلال العقد القادم. حتى هذا السيناريو سيتطلب انخفاضا يتراوح بين 50 و85% خلال العام 2050، حسب التقرير التقييمي الرابع للفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، IPCC، وكلما تأخر بلوغ الحد الأقصى للانبعاثات كان التخفيض المطلوب لها أكبر وأكثر كلفة. لا يوجد أي مكسب من التأخر.
- يجب على الدول المتقدمة أن تلتزم بتحقيق تخفيض فوري وعميق للانبعاثات يفوق كثيرا المتوسط العالمي، مدعوم باستراتيجيات ذات مصداقية من أجل اقتصاد خال من الكربون. على الدول المتقدمة أن تثبت أن نمو منخفض الكربون ممكن ومرغوب. كما يجب على هذه الدول أن تدعم المؤسسات والأطر التي ستوفر الدعم المالي والتكنولوجي الضروري للدول النامية.
- والدول النامية بدورها سيتعين عليها أن تقوم بدورها عبر وضع خططها لتخفيض الانبعاثات على نحو يتماشى مع مسؤولياتها وقدراتها المشتركة والمختلفة من حالة إلى أخرى في ذات الوقت. ويتعين على الدول المتقدمة بين الدول النامية أن تستمر في تطوير خطط تنموية منخفضة الكربون تأسيسا لتبني التزامات مناسبة في كل الأنشطة الاقتصادية خلال العام 2020. والعمل على المستوى القطاعي سيساعد في الإسراع بالاستخدام الموسع لتكنولوجيات نظيفة عبر الحلول التمويلية القوية ونقل التكنولوجيات وبناء القدرات. وتحتاج الاقتصاديات الأقل نموا إلى دعم إضافي يشمل تمويلات متزايدة ومناسبة فضلا عن تعاون موسع لمساعدتها على التكيف مع الاقتصاد الجديد منخفض الكربون والانخراط فيه.

ويجب أن تشمل النقاط الأساسية للاتفاقية كل ما يلي:

- نظام ذو مصداقية لقياس الانبعاثات والتقرير عنها والتحقق منها حيث يعد هذا حيويا لقياس التقدم المحرز مقارنة بأهداف معاهدة فاعلة للمناخ.

- **تدابير لتوفير سوق عالمية قوية لانبعاثات غازات الدفيئة** من أجل تحقيق أقصى قدر من الفاعلية والإنصاف في تخفيض الانبعاثات ويتضمن سلسلة متنامية من الأسواق الوطنية والإقليمية للحدود القصوى وتجارة الحصص على نحو يربط بين الجانبين بحيث تخفض الحدود القصوى بما يتماشى مع أهداف خفض الانبعاثات.
 - **تدابير إضافية على مستوى السياسات المتبعة** حيث أن رفع أسعار الكربون فقط لن يكون كافيا لبلوغ مستوى التغيير المطلوب وطبيعته التغيير في كل اقتصاد. هناك ضرورة لتبني التدابير اللازمة لتحقيق تغيير نوعي في ما يعني فاعلية استخدام الطاقة ودعم التنمية السريعة وتجربة تكنولوجيات منخفضة الكربون ونشرها على نطاق واسع وأيضا لتحفيز أسواق جديدة للسلع والخدمات منخفضة الكربون. هذه التدابير ينبغي أن تشمل أداء طموحا ومعايير للفاعلية فضلا عن الالتزام بطرح عطاءات حكومية شجاعة وتطوير حوافز. كذلك فإن تحقيق الحماية القوية للملكية الفكرية مع تبني السياسات القادرة على تحقيق كل ما سبق تعد بين العوامل الأساسية.
 - **إطار عمل للدول النامية** من أجل الإسراع بنشر التكنولوجيات النظيفة على نطاق واسع عبر حلول تمويلية قوية تؤدي تبني التزامات للحد من الانبعاثات. وتحتاج آلية التنمية النظيفة CDM لمراجعة بحيث تؤدي إلى ضمان تسهيل الدعم المالي ونقل التكنولوجيا للدول النامية على المستوى المطلوب. ولتحقيق هذه الأهداف على هذه الآلية أن تتحول من آلية تقتصر على مشروع واحد (أي مخصصة لدعم مشروع بعينه أو بشكل مؤقت استثنائي) إلى آلية شاملة تساعد على ضمان خفض إضافي للانبعاثات ونمو منخفض الكربون بشكل يتسم بالشفافية والقوة والمصادقية ويتماشى مع المعايير المتبناة دوليا للاستدامة.
 - **إطار تكيف وآلية تمويل** للدول النامية تسمح بمساعدة البلدان والشعوب الأفقر والأكثر تضررا بآثار تغيرات المناخ رغم كونها الأقل تسببا لهذه الظاهرة. ويجب زيادة تمويلات سياسات التكيف كما يجب أن تكون هذه مخططة ومستقرة ومناسبة. ويتعين على الحكومات أن تقيم المخاطر المرتبطة بالوضع المناخي وأن تتعاون على المستوى التحليلي.
 - **آلية لخفض الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور أوضاعها في الدول النامية REDD** والتي ينبغي أن تضمن للبلدان النامية تدفقا ماليا ضخما ومخططا وطويل الأمد وقائما على النتائج مما يساعد على تحقيق تخفيضات كبيرة يمكن قياسها والتحقق منها في الانبعاثات الناجمة عن إزالة الغابات وتدهور أوضاعها. ومن الضروري تبني مجموعة من التدابير الطارئة على المدى القريب لتأمين التمويل المستدام للدول التي توجد فيها الغابات الاستوائية لمساعدتها على وقف عملية إزالة الغابات على المدى القصير وانتهاج مسارات بديلة للتنمية الاقتصادية قبل التطبيق التام لآلية خفض الانبعاثات الناتجة عن إزالة الغابات وتدهور أوضاعها.
 - **مقاربة شاملة وعالمية للانبعاثات الناجمة عن النقل الجوي والبحري العالمي وإستراتيجية واضحة لتسويق حبس الكربون وتخزينه** على نحو يؤدي إلى نشره على نطاق واسع.
- إن قوة الاتفاق ستقيم حسب قدرته على الحث على عمل فعلي سواء داخل عملية الأمم المتحدة أو خارجها، وعلى المستويين الوطني والدولي على أن يكون هذا متماشيا مع المبادئ المتفق عليها في كوبنهاجن.
- إن تحقيق إطار عالمي قوي وفعال وعادل حول المناخ سيشجع أعمال السياسات الداخلية والاتفاقات الثنائية والإقليمية والتي تعد ضرورة ملحة للتوصل إلى الحد من الانبعاثات على المستويين المتوسط والبعيد. كما أن من شأنه الإسراع ببناء اقتصاد منخفض الكربون. ومن شأن هذا أيضا أن يطلق القدرات الكامنة للأعمال على نحو يسمح بتحقيق أفضل أداء لها أي: الاستثمار المربح والتجديد وتوفير منتجات وخدمات منخفضة الكربون لبلابين المستهلكين في شتى أنحاء العالم. وكلما زاد طموح هذا الإطار كلما زادت فرص الأعمال المتاحة.
- إن مشكلة تغيير المناخ قابلة للحل – إذ أن الكثير من التكنولوجيات المطلوبة لهذا متوفرة اليوم في حين تكنولوجيات أخرى من الممكن أن تطور إذا وفرت لها الحوافز اللازمة. إن السياسات الضرورية واضحة نسبيا وتكاليف الانتقال يمكن تحملها، حتى في المناخ الاقتصادي الحالي. إن الأمر الوحيد غير المتاح لنا هو الوقت. والأمر لا يحتمل خيار التأجيل.

